

توقيع بروتوكول تعاون بين نقابة المحامين وخبراء المحاسبة في بيت المحامي



06-11-2015 03:05 PM

وقعَتْ نقابة المحامين في بيروت وخبراء المحاسبة المجازين في لبنان قبل ظهر اليوم بروتوكول تعاون بينهما، في احتفال جرى في قاعة المحاضرات في بيت المحامي، في حضور وزير الإعلام رمزي جريج ممثلاً رئيس الحكومة تمام سلام، النائب زياد القادرى ممثلاً رئيس تيار المستقبل سعد الحريرى، المدير العام لوزارة العدل القاضية ميسى التوبى، ممثل المدير العام لوزارة المالية رئيس دائرة التسويق الإداري في وزارة المالية منير بردويل، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، العقيد اسكندر تقلاً ممثلاً قائد الجيش، أعضاء مجلسى نقابة المحامين وخبراء المحاسبة المجازين وحشد من المهتمين.

جريج

وبعد تقديم من عضو مجلس نقابة المحامين سميح بشراوى، ألقى نقيب المحامين جورج جريج كلمة، جاء فيها: أرحب بكم في بيت المحامي، البيت الوطني المفتوح خدمة للجمهورية والانسان، ونقاية خبراء المحاسبة ليست ضيّفاً بل تعرف المكان جيداً وال العلاقة ثابتة على الدوام، يجدوها هم مشترك، وأمل مشترك، أما الهم فهو تحرير الوطن من كل الموروثات الفاتحة وفي مقدمها الفساد، أما الامل فتضمن على المهمة، وما بروتوكول التعاون سوى وجه من وجوه التعاون المؤسسي خدمة للبلد وللمواطن.

إن ثقافة مشتركة تجمع نقابتنا اللتين تنتفسان انكباً على المعرفة، والتدريب المستدام، والامتثال للمعايير المهنية، وورش العمل والشراكة العلمية مع نقابات خارجية وهيئات دولية، وكل من نقابة المحامين ونقاية خبراء المحاسبة معهد تابع لها.

واحدى مسؤولياتنا تجديد العقد الاجتماعي وتنقيته وتفعيله،

Renewing the social contract

اي بكلام آخر مصالحة المواطن والدولة، وهذا يبدأ من فوق، من الاقوى، من الدولة التي عليها اثبات وظيفتها الحاضنة، الراعية، الحامية، بل الخادمة.

اعطوا خدمات للمواطن وخذوا منه الضرائب والرسوم.

السيدات والسادة،

من حق المواطن ان يعرف وجهة انفاق المال العام، وليس مطلوباً من نقابة المحامين ان تكون مشرفاً على اعادة تكوين الحسابات المالية للدولة اللبنانية وقد بدأت بها وزارة المال، وليس مطلوباً من نقابة خبراء المحاسبة ان تكون مدققاً في هذه الحسابات، بل مطلوب منا نقابيين ومواطنين ومجتمعاً مدنياً، العمل والضغط لوقف منظومة الفساد والهدر وترشيد الحياة المالية في هذه الجمهورية.

وأنهي بهذا السؤال الواضح:

هل يعقل ان تعيش دولتنا من دون اثنين: رئيس للجمهورية يدير البلد، وموازنة عامة تضبط الانفاق؟

عبود

ثم ألقى نقيب خبراء المحاسبة المجازين إيليا عبود كلمة، قال فيها:

في ظل التحديات الاقتصادية والمؤشرات السلبية للمالية العامة وفي ظل تراجع النمو والظروف الصعبة التي يمر بها لبنان، بدأ من الشلل في عمل الادارات والمؤسسات الدستورية وصولاً إلى عدم معالجة الأمور الأساسية والملفات الحياتية، يأتي لقاؤنا اليوم في بيت المحامي ليعكس الارادة القوية وفعالية الطاقات المهنية وتعاونها وضم جهودها إلى بعضها البعض مما يعزز قدرة اللبنانيين على تخطيهم المحن والمصاعب التي يواجهونها وذلك من خلال تعليم تجربة القطاع الخاص والمهن الحرّة وهي عصب الحياة الوطنية، إلى ادارة القطاع العام وخلق دينامية جديدة في عملية المشاركة لتطوير الانظمة والقوانين.

وعندما أتكلّم عن ادارة القطاع العام، ولا يسعني إلا أن أثني على الممارسة الادارية الرؤيوية الراقية لمدير عام وزارة المالية ومدير عام وزارة العدل الموجودين معنا اليوم. إنها شهادة مهنية موضوعية عن دور هما الحيوي والجهود التي يبذلانها والمناقبية التي يتحلّن بها.

أيها السيدات والسادة، ونتساءلون لماذا هذا التعاون بين نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان في هذا التوفيق بالذات وما هي أهدافه؟

فبعد التجربة التي حضرت غمارها خلال السنة والنصف مع فريق عمل من الزملاء ممثلاً نقابتي في مناقشة مشروع تعديل قانون التجارة اللبناني ووضع ملاحظات النقابة حول دليل الانظمة المتعلقة بعمل الاسواق المالية والمشاركة في لجنة المال والموازنة لمناقشة مقترنات مشروع القانون الرامي إلى تعديل بعض بنود قانون الاجراءات الضريبية، تبين لنا ان بعض مشاريع القوانين يفتقد إلى رؤية واضحة أو تتعريه بعض الشوائب ولا تتماشى ومع متطلبات العصر، مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية ومصلحة لبنان، توصلت إلى قناعة راسخة لجهة اهمية ضم جهود نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لبعضها البعض، للعمل كجهة موحدة حيث لكل من النقابتين صفة تكميلية للسلطات العامة ودوراً رائداً في المجتمع كل من نطاق تخصصه وبهدف التعاون الفعلى للمساهمة في اقتراح ودراسة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات الوزارية في مجالات المالية العامة والضرائب والتجارة والاقتصاد والاسواق المالية وغيرها، كل ذلك من اجل خلق دينامية جديدة في التشريع وشراكة حقيقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية من جهة والمهن الحرّة في لبنان من جهة أخرى لما فيه من مصلحة للقطاعين العام والخاص والمجتمع بصورة عامة.

من هذه المنطلقات كان اقتراحي لسعادة نقيب المحامين في بيروت بابرام بروتوكول تعاون بين النقابتين فتبني النقيب الصديق الاستاذ جورج اقتراحي مشكوراً ودفع باتجاه وضعه قيد التنفيذ قبل انتهاء ولايته، ايماناً منه بأهمية العمل المشترك والتكامل بين النقابتين، فلا عجب من ذلك لأنه نقيب المهن الحرة وصاحب رؤية ثاقبة وحركة دائمة ومتعددة.

حضرات المحامين زميلاتي زملائي،

فنقابتي تندى رأيها وملحوظاتها معللة بأسباب موضوعية أخذة بعين الاعتبار تطور ومتطلبات بيئه الاعمال في لبنان والعالم والاسترشاد بالتشريعات المعتمدة في الدول المتقدمة عربية كانت او أجنبية، وذلك ضمن الاطار التشريعي الذي يحافظ على المصلحة العامة اي مصلحة الشعب اللبناني، ولكن دون ان يكون ذلك على حساب فئة من الشعب اكانت مهنية او غيرها وتحمليها أعباء وتبعات لا تدرج ضمن صلاحياتها ومسؤولياتها فهذا ليس عدلاً والعدل أساس الملك.

وفي الختام انقدم باسمي وباسم مجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بالشكر للنقيب الصديق الاستاذ جورج جريج ومجلس نقابة المحامين في بيروت على استضافتهم الكريمة لنا في بيته، بيت المحامي ولنا غداً الكثير من العمل المشترك لتحقيق الافضل لمجتمعنا فباقلامكم وفكركم تصويبون العدالة وتحققون الحق وباقلامنا وفكرنا الحر نضيء ونظهر عدالة البيانات المالية للقطاع الخاص وهو عصب الاقتصاد الوطني، وباقلامنا وفكرنا نُسَطِّرُ صفحات المالية العامة فنصوب سياساتها ونرشد إنفاقها.

أيها السادة، إن هدفنا واحد ومسؤوليتنا واحدة فلنعمل معًا من أجل ممارسة مهنية ووطنية.

النويري

وتحدثت المدير العام لوزارة العدل القاضية ميسن النويري، فقالت:

يس وزارة العدل مشاركة نقابة المحامين في بيروت ونقاية خبراء المحاسبة المجازين في لبنان الاحتفال بتوقيع بروتوكول التعاون بينهما والرامي إلى توحيد الجهود والمساهمة في تطوير التشريع في مختلف مجلاته لاسيما المجالات المالية العامة والامور الضريبية والتاجرية والشؤون الرقابية والأسواق المالية، لما لهذا التعاون البناء من وقع ايجابي في تبادل الخبرات والمهارات والتجارب في المواضيع المرتبطة باختصاص النقابتين.

وإنه من الضروري ايجاد مثل هذا التعاون وتشجيعه بين النقابات كافة والهيئات المهنية لتطوير العلاقات على جميع الاصعدة توصلاً لخدمة القطاعين العام والخاص وبالتالي المجتمع بصورة عامة.

وفي هذا السياق أشير إلى اتفاق التعاون بين معهد الدروس القضائية ومعهد المحاماة تاريخ ٢٠١٥/١٠/١، الذي نصّ على تنظيم أنشطة علمية وتدريبية سنوية بين المعهددين، وكذلك اعداد دراسات

قانونية مشتركة بالإضافة إلى مشاركة الطرفين في المؤتمرات العلمية والتبادل الدوري لمنشورتهما وأبحاثهما.

فلما لا يمتدّ هذا التعاون بين الهيئات الثلاث المعنية حالياً، أي النقابتين الحاضرتين ووزارة العدل، من خلال الوحدة التابعة لها أي معهد الدروس القضائية، إذ بالإضافة إلى الخبرة العلمية الناتجة عنه لا يمكن نفي أهمية التواصل من ناحيته الإنسانية - أي تواصل أفرادهما مهما كانت صفتهم أو أهلتهم - كونه (أي التعاون) يجري من خلال اللقاءات العلمية ويوؤدي إلى تسهيل العلاقات المهنية بكل ما يمكن أن تثيره من اشكالات عند غيابه.

إن وزارة العدل دائمة الاستعداد لتسهيل التعاون بين وحداتها والنقابات والهيئات المهنية، الوطنية والاجنبية، من أجل إنشاء بيئه علمية تخدم المجتمع، وهو باشد الحاجة إليها.

بردويل

وختام الكلمات كان مع ممثل المدير العام لوزارة المال رئيس دائرة التنسيق الإداري في وزارة المالية منير بردويل الذي أعلن دعم وزارة المالية لبروتوكول التعاون بين النقابتين ومبادرة الوزارة وتشجيعها لهذه الخطوة لا سيما أن الوزارة ترى أن الوقت قد حان ليكون في لبنان محامين ضريبيين كما في معظم بلدان العالم. وفي الواقع أن وزارة المالية سبق أن وثّعت بروتوكول تعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المحازبين في لبنان للمساعدة في وضع التشريعات لأن مصلحة الخزينة لا تتمكن فقط في تحصيل الضريبة وفي بعض الأحيان في إفلاس الشركات إنما هذه المصلحة تكون بازدهار الشركات وتطورها.

البروتوكول ثم وقع النقيبان جريح وعبود بروتوكول التعاون بين النقابتين.